الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط

أحمد دبيش
جامعة امحمد بوقرة، بومرداس- الجزائر.

نسيمة أوكيل
جامعة امحمد بوقرة، بومرداس- الجزائر.

مقدمة

سعت الجزائر عقب الاستقلال مباشرة إلى إرساء أسس اقتصاد وطني قوي بإحداث دفعة تنموية قوية تُمكّن من تجاوز الوضع الاقتصادي والاجتماعي المنهار الموروث من المستعمر الفرنسي، وتلبّي تطلعات أفراد المجتمع إلى تنمية حقيقية وشاملة.

لأجل ذلك تم العمل منذ البداية وبشكل مباشر على خلق قاعدة إنتاجية قوية، بتسطير برامج استثمارية معتبرة بلغت قيمة مخصصاتها المالية ٩٩٤,٥ مليار دينار جزائري[١] على مدار الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٩[٢] وأعطيت الأولوية فيها لقطاع التصنيع باعتباره القوة الديناميكية الرئيسية التي بمقدورها إنماء وتطوير المجتمع.

دفع إقرار خيار التصنيع في الجزائر إلى تخصيص ما يزيد على ٣٠٠ مليار دينار جزائري كاستثمارات صناعية وزعت على مدار فترة المخططات التنموية الخمسة كما يلي: ٤,٩ مليار دينار خلال المخطط الثلاثي، ثم ٢٠,٨ مليار خلال المخطط الرباعي الأول و٧٤,٢ مليار خلال المخطط الرباعي الثاني، ثم ١٢٢ مليار دينار و٨٥,٥ مليار خلال المخططين الخماسي الأول والثاني على التوالي وبالترتيب. إضافة إلى ٦٦,٦ مليار دينار خلال سنتي ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩.

وتوفيراً للتمويل اللازم لهذه الاستثمارات تم تركيز جهد استثماري كبير في قطاع المحروقات الذي خص بقيم استثمارية مهمة قدّرت نسبتها من إجمالي مخصصات الاستثمار الصناعي للمخططات التنموية بـ ٥١,٣٢ بالمئة في المخطط الثلاثي و٤٧,٠١ بالمئة في المخطط الرباعي الأول ثم ٤٨,٥٥ بالمئة في المخطط الرباعي الثاني وبنسبة أقل خلال الخماسين؛ الأول ٣٦,٧ بالمئة والثاني ٣٣,٧ بالمئة.

عكست استثمارات صناعية معتبرة إرادة السلطات في جعل التصنيع محركاً حقيقياً للنمو وعاملاً استراتيجياً مولداً للتنمية، إذ بلغت نسبتها كمتوسط سنوي للفترة حدود الـ ٤٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما جعل الجزائر تصنّف آنذاك من بين الدول الأعلى استثماراً في العالم بمتوسط سنوي للفرد قدر سنة ١٩٨٠ بـ ١٢٦٠ دولاراً أمريكياً[٣]. لكن هذا الجهد التنموي الكبير والإنفاق الاستثماري المعتبر ـ للأسف ـ لم يمكن من بلوغ ما كان مسطراً من أهداف، في مقدمها إرساء قاعدة إنتاجية ـ صناعية تفك ارتباط الاقتصاد الوطني بالسوق الدولية وتؤمنه ضد التبعات السلبية لتقلباتها.

---

(١) ٨٨٧,١٦ مليار د.ج (دينار جزائري) قيمة الاستثمارات الفعلية للمخططات التنموية الخمسة، زائد ١٠٧,٤٣ مليار د.ج قيمة الاستثمارات الفعلية لسنتي ١٩٧٨ و١٩٧٩.

(٢) الفترة الممتدّة بين الشروع في تنفيذ أول مخطط تنموي ـ المخطط الثلاثي ونهاية المخطط الخماسي الثاني ـ آخر المخططات التنموية المسطرة والمدارة مركزياً قَبَل إصلاحات التحول الاقتصادي مطلع تسعينيات القرن العشرين.

(٣) Nacer-Eddine Sadi, *La Privatisation des entreprises publiques en Algerie: Objectifs - Modalités et Enjeux* (Paris: L'Harmattan, 2005), p. 27.

تم الوقوف على هذه الحقيقة مباشرة بعد تراجع عائدات صادرات النفط الجزائرية من العملات الصعبة[٤] عقب أزمة النفط العالمية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩ التي أثرت سلباً في القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني[٥]، وبخاصة مع فقدان الدولار الأمريكي ٥٠ بالمئة من قيمته[٦]، حيث نتج من ذلك أن تراجع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من ٧,٥٢ بالمئة سنة ١٩٨٥ إلى ـ٠,٦ بالمئة سنة ١٩٨٦ و ـ ١,٤ بالمئة سنة ١٩٨٧ ثم ـ ٢,٩ بالمئة سنة ١٩٨٨[٧] متأثراً بالانخفاض الكبير للواردات التي تراجعت قيمها بالأسعار الجارية من ٥٩,٣ مليار دينار جزائري سنة ١٩٨٥ إلى ٥٠,٨ مليار دينار سنة ١٩٨٦، ثم ٤٠ مليار دينار سنة ١٩٨٧.

اتضح مع هذا التراجع أن استراتيجية التصنيع الجزائرية في ظل الإطار التنظيمي الذي اعتمدت فيه لم تفشل فقط في كسر تبعية الاقتصاد الوطني للسوق الدولية وإنما زادتها تعقيداً، حيث تحولت من مجرد تبعية استهلاكية إلى تبعية تكنولوجية إنتاجية معقدة.

– وضع اقتصادي متأزم فرض حتمية إخضاع الاقتصاد الوطني لإصلاحات اقتصادية أكثر عمقاً وشمولاً[٨] من إصلاحات مطلع الثمانينيات التي عرفت بإصلاحات إعادة الهيكلة، إصلاحات تحولية تمت تحت إشراف مؤسسات بريتن وودز.

– هذه الأخيرة حققت نتائج حسنة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى، غير أن أثرها في أداء الجهاز الإنتاجي الصناعي كان سلبياً، حيث تآكل نسيجه الإنتاجي بشكل كبير، كما كان لتراجع حجم الطلب المحلي بسبب تحرير الأسعار وخفض قيمة العملة الوطنية أثر سالب مضاعف فيه.

– دفع واقع الاقتصاد الوطني آنذاك السلطات إلى اعتماد مقاربة كنزية مستهدفة تحريك الجهاز الإنتاجي ـ الصناعي تحديداً، باعتماد برامج إنفاق (استثماري واستهلاكي) معتبَرة بداية من سنة ٢٠٠١، غير أن النتائج بعد عشر سنوات وبعد إنفاق زهاء الـ ٣٠٠ مليار دولار أمريكي لا توحي بأن الوضع صار أحسن.

ونبحث في ما يلي من خلال أربعة محاور الصناعة الجزائرية ـ الأداء والنتائج في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط:

---

(٤) تراجعت من ٦٩,٩ مليار د.ج سنة ١٩٨٥ إلى ٣٩,٣٨ مليار د.ج سنة ١٩٨٦، أي تراجع نسبي بـ ٤٣,٧ بالمئة.

(٥) أصل هذا الأثر السلبي هو الوزن الكبير للمحروقات في الاقتصاد الوطني. حيث مثّلت سنة ١٩٨٤ نسبة ٤٣,٤ بالمئة من إيرادات الميزانية و٩٧,٧ بالمئة من عائدات التصدير. والتراجع الحاد لسعر برميل النفط الذي وصل حدود الثمانية دولارات أمريكية. انظر: Abdelhamid Brahimi, *L'economie Algerienne: Defis et enjeux* (Algeria: Dahleb, 1991), p. 446.

(٦) تراجع قيمة الدولار الأمريكي أثّر بشكل سلبي حادّ في القدرة الشرائية الخارجية للجزائر.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٤٤.

(٨) كونها لم تقتصر فقط على جانب الهيكلة العضوية للمؤسسة الوطنية وتنظيمها الوظيفي، بل مسّت التنظيم الاقتصادي العام في أبعاده الفلسفية والأيديولوجية. ولهذا تعرف بالإصلاحات التحولية التي تمّ بموجبها التحوّل من تنظيم اقتصادي مخطط مركزياً قائم على تملك الدولة لوسائل الإنتاج وتدخلها المباشر في النشاط الاقتصادي، إلى تنظيم مغاير قوامه السوق وحرية التملّك والمبادرة.

أولاً: الإصلاحات التحولية:

توازنات كلية حسنة مقابل وضع اقتصادي ساكن (statique)

مكّنت إعادة الهيكلة التي استهدفت إعطاء حرية أكبر في المبادرة واستقلالية أوسع في التسيير[٩] بإنشاء مؤسسات صغيرة الحجم نسبياً محددة التخصص[١٠]، من تحسين الأداء العام للاقتصاد الوطني بحيث حقق لأول مرة نتائج جد إيجابية لم يسبق أن حقق مثلها. فقد انتقل الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من ٧٩,٧ مليار دينار جزائري سنة ١٩٧٩ إلى ١٢٢,٨ مليار دينار سنة ١٩٨٢، مسجلاً نمواً بـ ٤٤,١ بالمئة. وانتقل من ١٤٢ مليار دينار سنة ١٩٨٣ إلى ٢٢٠,٣ مليار دينار سنة ١٩٨٧، مسجلاً نمواً بـ ٧٨,٣ بالمئة. نشير فقط إلى اضطراب نسبي سجل سنة ١٩٨٦ في نمو هذا الأخير نتج من التراجع الكبير في أسعار النفط التي أثرت بدورها في شروط استغلال الجهاز الإنتاجي الوطني[١١].

كما عرف معدل استخدام الطاقة الإنتاجية تطوراً معتبَراً بأن بلغ ـ ولأول مرة ـ حدود ٨٠ بالمئة كمتوسط وطني في سنتي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، مقابل معدل ضعيف راوح قبل إعادة الهيكلة بين ٤٠ و٥٠ بالمئة مثلما سبقت الإشارة. كما عرفت إنتاجية العمل نمواً جيداً تجاوز حدود ٦ بالمئة في سنتي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، مقابل أقل من ٢ بالمئة كمعدل متوسط للفترة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٩[١٢].

حققت إعادة الهيكلة نتائج جد ايجابية، أهمها نجاحها في جعل الجهاز الإنتاجي الوطني يتحول تدريجياً من مجرد إطار موزع للريع إلى جهاز منتج ومراكم للثروة. إلا أن هذا التحول النوعي في أداء الاقتصاد الوطني أجهض بفعل عاملين اثنين:

تمثل **الأول** بالانعكاسات السلبية لأزمة النفط العالمية التي أفقدته توازنه.

وتمثل **الثاني** بالأزمة السياسية لمطلع التسعينيات التي أعادته إلى نقطة الصفر، والتي لا تزال تبعاتها السلبية عليه قائمة إلى اليوم[١٣].

---

(٩) تمّت بموجب المرسوم الرقم ٨٠ ـ ٢٤٢ المؤرّخ في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٨٠ يتعلّق بإعادة هيكلة المؤسسات.

(١٠) نتج من ذلك أن انتقل عدد المؤسسات الوطنية من ١٥٠ مؤسسة سنة ١٩٨٠ إلى ٤٨٠ مؤسسة نهاية سنة ١٩٨٢.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٩٩.

(١٢) Chignier Antoine, «Les Politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le dévloppement en faillite des relation entre Etat et apparail de production dans une économie en développement-relation» Séminaire Economie nationale du monde Arabe, Université Lyon2, Institut d'Etudes Politiques de Lyon (7 septembre 2009), p. 26, <http://doc.sciencespo-lyon.fr/ressources/documents/etudiants/memoires/cyberdocs/mfe2009/chignier_a/pdf/chignier_a.pdf>.

(١٣) تأثّر الجهاز الإنتاجي الوطني سلباً وبشكل كبير بسبب تراجع واردات الإنتاج من مجموع الواردات الإجمالية التي تراجعت مثلما سبقت الإشارة من ٥٩,٣ مليار د.ج سنة ١٩٨٥ إلى ٥٠,٨ مليار د.ج سنة ١٩٨٦، ثم ٤٠ مليار د.ج سنة ١٩٨٧. إلا أن الارتفاع الكبير الذي سجّلته سنة ١٩٨٩ حين قدّرت بـ ٧٦,٦ مليار د.ج ثم ٩٤,٢ مليار د.ج سنة ١٩٩٠ لم يمكّن من انبعاث الجهاز الإنتاجي الوطني من جديد.

أرغم هذا الوضع الجزائر (أواخر ثمانينيات القرن العشرين)[١٤] على اللجوء إلى مؤسسات بريتن وودز لطلب المساعدة المالية والتقنية اللازمة؛ حيث أسفر ذلك عن إبرام نوعين من الاتفاق:

خص **الأول** آليات وسبل تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى من خلال اتفاقين (٣ أيار/ مايو ١٩٨٩ و٣ حزيران/ يونيو ١٩٩١).

وخص **الثاني** استهداف استقرار الاقتصاد الوطني من خلال اتفاقين غطّيا الفترة الممتدة من ١ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ إلى ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨.

مكنت الإصلاحات المدعمة من طرف مؤسسات بريتن وودز من تحقيق نتائج إيجابية في ما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية تمثلت أساساً بما يلي:

ـ انتقال وضعية الميزانية العامة للدولة من حالة عجز قدّر سنة ١٩٩٣ بـ ٩ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي إلى فائض زادت نسبته على ٣ بالمئة سنة ١٩٩٦ و٢,٤ بالمئة سنة ١٩٩٧.

ـ تراجع معدل التضخم من ٣٩ بالمئة سنة ١٩٩٤[١٥] إلى حدود ٦ بالمئة نهاية سنة ١٩٩٧، في إثر تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار.

ـ ارتفاع قيمة الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي من ١,٥ مليار دولار أمريكي نهاية سنة ١٩٩٣ إلى ٢,١ مليار دولار مع نهاية سنة ١٩٩٥، ثم ٨ مليارات دولار في نهاية سنة ١٩٩٧.

ـ تحسن الناتج المحلي الحقيقي، حيث انتقل من ـ ٢ بالمئة سنة ١٩٩٣ إلى ـ ١ بالمئة سنة ١٩٩٤، ليسجل نمواً حقيقياً ملحوظاً راوح في حدود ٤ بالمئة في سنتي ١٩٩٥ و١٩٩٦، ثم ٥ بالمئة سنة ١٩٩٨[١٦].

ـ تحسن الميزان التجاري بانتقاله من حالة العجز بـ ٤,٦٤ بالمئة و٢,٨٧ بالمئة سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥ على التوالي إلى وضع موجب بتحقيقه فائضاً قدره ٣٣ بالمئة و٣٧ بالمئة خلال سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧ على التوالي[١٧].

إلا أن هذه الإصلاحات أثرت مقابل ذلك سلباً في القطاع الصناعي الذي تراجعت فوائضه الصافية بشكل حاد: -٢٢ بالمئة بالنسبة في قطاع صناعة مواد البناء و - ١٥,٥٩بالمئة في الصناعة الكيميائية

(١٤) انخفض سعر برميل النفط إلى ١٠ دولارات أمريكية. وانخفض معدّل النمو الاقتصادي إلى ٠,٦ بالمئة، وتراجعت معدلات التشغيل بنسبة ٤٠ بالمئة، وارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج الوطني من ٣٠ بالمئة سنة ١٩٨٥ إلى ٤١ بالمئة سنة ١٩٨٨، بينما ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من ٣٥ بالمئة إلى ٧٨ بالمئة.

(١٥) «تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة ١٩٩٨،» المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثامنة (أيار/ مايو ١٩٩٩)، ص ٢.

(١٦) «تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة ١٩٩٧،» المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العاشرة (نيسان/ أبريل ١٩٩٨)، ص ٢٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٦.

و – ٢٦٧ بالمئة في صناعة الصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية (ISSME). كما زاد عجز قطاع النسيج ١٣٠ بالمئة وقطاع الجلود وصناعة الأحذية ١٧٨ بالمئة.

جعل تطبيق إجراءات الإصلاح أداء القطاع الصناعي يتراجع بشكل مستمر ومتزايد حتى أواخر عشرية التسعينيات تقريباً. وهو ما يمكن توضيحه من خلال معطيات الجدول الرقم (١).

الجدول الرقم (١)

تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٨

(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٩	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	٩٨/٨٩
المؤشر العام	١٠٠	٨٨,٤	٨٧,٦	٨١,٥	٧٨,٥	٨١,٦	١٨,٥-
المؤشر خارج المحروقات	١٠٠	٨٤,٢	٨٢,٩	٧٤,١	٦٩,٣	٧٣,٣	٢٧,١-
مؤشر الصناعات المصنعة	١٠٠	٨٠,١	٧٩,٩	٦٨,٧	٦٣,٤	٦٧,٤	٣٢,٦-
الطاقة	١٠٠	١٣٣,١	١٣٢,٤	١٣٨,٠	١٤٤,٠	١٤٤,٠	٤٣,٥
المحروقات	١٠٠	١٠٦,١	١٠٧,٦	١١٣,٠	١١٨,٠	١١٨,٥	١٨,٥
المناجم والمحاجر	١٠٠	٨٢,٤	٨١,١	٧٨,١	٧١,١	٧٣,٠	٢٧,٠-
صناعة الصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية	١٠٠	٦٨,٢	٧٤,٥	٥٩,٦	٤٧,٩	٤٩,٩	٥٠,١-
مواد البناء الخزف والزجاج	١٠٠	٨٦,٢	٨٩,٧	٩٣,٧	٨٨,٨	٩١,٧	٨,٣-
الكيمياء المطاط والبلاستيك	١٠٠	٩٤,٣	٨٦,٢	٧٥,٠	٧٨,٨	٨٩,٢	١٠,٩-
الصناعة الغذائية، التبغ والكبريت	١٠٠	٩٦,٤	٨٩,٠	٨٥,٥	٨٣,١	٩٠,٨	٩,٢-
النسيج والألبسة والخياطة	١٠٠	٨٢,٥	٧٣,١	٥٣,١	٤٩,١	٥٣,٤	٤٦,٦-
صناعة الجلود والأحذية	١٠٠	٥٣,٥	٤٢,٦	٢٩,٣	٢٣,٧	٢٤,٣	٧٥,٨-
صناعة الخشب والفلين والورق	١٠٠	٦٧,١	٦٠,١	٤٨,٥	٤٧,٣	٤٧,٢	٥٢,٩-

المصدر: تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشرة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨)، ص ٧٨.

أيضاً سجل الأثر السلبي لهذه الإصلاحات في القطاع الصناعي على مستوى الطاقات الإنتاجية المستخدمة التي عرفت تراجعاً ملحوظاً مثلما يظهره الجدول الرقم (٢).

الجدول الرقم (٢)

تطور استخدام الطاقات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية العمومية حسب فروع النشاط

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
المناجم والمحاجر	٧٠,٦	٦٤,٤	٦٧,٦	٥٣,٦	٥٤,٧	٥٤,٧	٥٢,٧
الصناعات ح.م.م.ك.إ(*)	٧٠,٦	٦٤,٤	٦٧,٦	٥٣,٦	٥٤,٧	٥٤,٧	٥٢,٧
مواد البناء	٦٣,٠	٦٣,٣	٦٥,٩	٦٣,٣	٦٦,٣	٥٨,٨	٦١,٩
الكيمياء	٤٦,٦	٤٣,٢	٣٧,٩	٤٠,٨	٤٢,٨	٣٩,٧	٣٤,٤
الصناعات الغذائية	٦٧,٦	٦٧,٣	٦٢,٣	٦٦,٥	٦٢,٧	٦١,٠	٦٥,٠
النسيج	٥٤,٢	٤٩,٧	٥٤,١	٥٩,٦	٥٣,٨	٤٩,٦	٣٦,٣
الجلود	٦٤,١	٤٧,٧	٣٥,٧	٢٩,٨	٤٥,٤	٣٣,٥	٢٣,٨
الخشب والورق	٤٣,٩	٣٣,٢	٢٨,١	٣٦,٥	٣١,٢	٢٧,٥	٢١,٥
الصناعات المصنعة	٥٧,٢	٥٤,٦	٥١,٢	٥١,٨	٤٨,٥	٤٦,٧	٤٢,١
الفارق بالمئة	–	٢,٦-	٣,٤-	٠,٦+	٣,٣-	١,٨-	٤,٦-

(*) صناعة الصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية.

المصدر: المصدر نفسه، ص ٨٠.

برز تأثير سلبي آخر من تأثيرات تطبيق إصلاحات بريتن وودز ـ إضافة إلى هذه التأثيرات السلبية في القطاع الصناعي ـ تمثل بتسريح عمال القطاع[١٨] كما يوضح الجدول الرقم (٣).

الجدول الرقم (٣)

حصيلة تسريح العمال حتى السداسي الأول من سنة ١٩٩٨

	مؤسسات عمومية اقتصادية	بالمئة	مؤسسات عمومية محلية	بالمئة	مؤسسات خاصة	بالمئة	المجموع
الصناعة	٣٠٢٣٥	٢٣,٦	٦٣١٠	٧,٥	٣٢٣	٣١,١	٣٦٨٦٨

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٢.

(١٨) تـمّ خلال الفترة بين ١٩٩٣ و١٩٩٨ تسريح ما يزيد على ٤٠٠ ألف عامل، وهو ما جعل معدل البطالة يرتفع الى حدود ٣٩ بالمئة سنة ١٩٩٨، انظر: Hocine Benissad, *Algerie: De la planification socialiste à l'économie de marché* (Alger: ENAG, 2004), p. 205.

يمكن تبيان تراجع أهمية ودور القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني من خلال عرض تطور حصته في مجموع القيمة المضافة المولدة خلال الفترة ما بين ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠ كما يتبين من الجدول الرقم (٤). تمت إصلاحات بريتن وودز بتاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨، إلا أن مهمة بعث الصناعة الوطنية لم تتم بعد وقد طالت، وربما تطول أكثر.

الجدول الرقم (٤)

حصة قطاعات الاقتصاد الوطني في إجمالي القيمة المضافة المولدة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٨	٢٠٠٠
إجمالي القيمة المضافة المولدة		٤٧٤٨٠,٠	١٣٢٥٢٦,٨	٢٣٤٨٠٥,٤	٤٢٩٣٠٥,٧	١١٥٥٦٤٤,٠	٢٢١٧٤٤٥,٤	٣٤٣٠٨٥٧,٣
المحروقات	بالقيمة	١٥٥٦٧,٧	٥١١٩١,٣	٤٥٥٣٧,٢	١٢٥١٩٣,٧	٣٢٧٣٤٦,٧	٦٣٨٢٢١,٥	١٦١٦٣١٤,٧
	بالمئة	٣٢,٧٨	٣٨,٦٢	١٩,٣٩	٢٩,١٦	٢٨,٣٢	٢٨,٧٨	٤٧,١١
الصناعة خارج المحروقات	بالقيمة	٥٨٩٤,٦	١٥٩٧,١	٤٢٨٦٢,٩	٦٦٩٢١,٩	١٦١٦٤٧,٦	٢٥٦٨٢١,١	٢٩٠٧٤٩,٦
	بالمئة	١٢,٤١	١,٢٠	١٨,٢٥	١٥,٥٨	١٣,٩٨	١١,٥٨	٨,٤٧

المصدر: «Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2004,» ONS (Alger) (octobre 2005), p. 45.

ثانياً: ظروف فوق مواتية لانبعاث صناعة وطنية جديدة

مباشرة بعد انتهاء الجزائر من برنامج التعديل الهيكلي شهر أيار/ مايو ١٩٩٨، شهدت أسعار البترول انتعاشاً ملحوظاً، منتقلة من ١٧,٩ دولار للبرميل سنة ١٩٩٩[١٩] إلى ١٤٥ دولاراً للبرميل خلال الأسبوع الثاني من شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٨[٢٠] مسجلة مستوىً قياسياً غير مسبوق. والجدول الرقم (٥) يوضح أكثر.

الجدول الرقم (٥)

تطور أسعار البترول للفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠١٠

(الوحدة: دولار أمريكي)

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
السعر	١٧,٩	٢٨,٥٠	٢٤,٨٥	٢٥,٢٤	٢٨,٩	٣٨,٦٦	٥٤,٦	٦٥,٨	٧٤,٩٥	٩٩,٨٦	٦٢,٢٥	٨٠,١٥

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للأعوام ٢٠٠٢ ـ ٢٠١٠، في: «Rapports Annuels de la Banque d'Algérie 2002-2010,» Banque d'Algerie (2002-2010), <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>, and Hocine Benissad, *Algerie: De la planification socialiste à l'économie de marché* (Alger: ENAG, 2004), p. 208.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٢٠) انظر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام ٢٠٠٨، في: «Rapports Annuels de la Banque d'Algérie 2008,» Banque d'Algerie (2008), p. 60, <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm>.

سمحت هذه الأسعار الجيدة، التي قدرت كمتوسط للفترة بـ ١٣ ,٥٠ دولار للبرميل، بنمو عائدات الجزائر من العملة الصعبة بشكل معتبر، حيث انتقلت من ١٠,١٤ مليار دولار سنة ١٩٩٨[٢١] إلى ٥٧,٠٩ مليار دولار سنة ٢٠١٠ ثم ٧٢,٨٨ مليار دولار سنة ٢٠١١[٢٢]. والجدول الرقم (٦) يوضح المزيد.

الجدول الرقم (٦)

تطور عائدات الجزائر من العملة الصعبة خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠١٠

	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عائدات التصدير	١٠,١	٢٥,٣	٢٢,٦	١٨,٨	٢٤,٥	٣٢,٢	٤٦,٣	٥٤,٧	٦٠,٦	٧٨,٦	٤٥,٢	٥٧,١

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للأعوام ٢٠٠٢ ـ ٢٠١٠، في: «Rapports Annuels de la Banque d'Algérie 2002-2010,» Banque d'Algerie (2002-2010), <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

تراجعت في إثر ذلك المديونية الخارجية للبلد من ٣٠,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٨[٢٣] إلى ٥,٦٨ مليار دولار سنة ٢٠١٠[٢٤] وهو ما جعل الجزائر في أريحية لم تعشها منذ ما يقارب الثلاثة عقود من الزمن. (الجدول الرقم (٧)).

الجدول الرقم (٧)

تطور مديونية الجزائر الخارجية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٠

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المديونية الخارجية	٣٠,٢	٢٥,٢٦	٢٢,٥٧	٢٢,٦٤	٢٣,٣٥	٢١,٨٢	١٧,١٩	٥,٦١	٥,٦٠	٥,٥٨	٥,٤١	٥,٦٨

المصدر: المصدر نفسه.

سنة ١٩٩٨ من: Benissad, *Algerie: De la planification socialiste à l'économie de marché*, p. 208.

في مقابل ذلك نمت احتياطات الصرف بشكل معتبر أتاح للجزائر فرصة نادرة للنهوض بقطاعها الصناعي المتعثر. والجدول الرقم (٨) يوضح تطور قيم هذه الاحتياطيات.

(٢١) انظر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام ٢٠٠٢، في: «Rapports Annuels de la Banque d'Algérie 2002,» Banque d'Algerie (2002), <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2.htm>.

(٢٢) انظر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام ٢٠١١، في: «Rapports Annuels de la Banque d'Algérie 2011,» Banque d'Algerie (2011), p. 227, <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat11.htm>.

(٢٣) Benissad, *Algerie: De la planification socialiste à l'économie de marché*, p. 208.

(٢٤) انظر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام ٢٠١١، في: «Rapports Annuels de la Banque d'Algérie 2011,» p. 231.

الجدول الرقم (٨)

تطور احتياطيات الصرف الأجنبي خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠١٠

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
احتياطات الصرف	٦,٨	١٢,٠	١٨,٠	٢٣,١	٣٢,٩	٤٣,١	٥٦,٢	٧٧,٧	١١٠,١	١٤٣,١	١٤٨,٩	١٦٢,٢

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، سنوات مختلفة)؛ التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام ٢٠٠٦، في: «Rapports Annuels de la Banque d'Algérie 2006,» Banque d'Algerie (2006), p. 210, <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat5.htm>؛ التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام ٢٠٠٩، في: «Rapports Annuels de la Banque d'Algérie 2009,» Banque d'Algerie (2009), p. 237, <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat9.htm>، والتقرير السنوي لبنك الجزائر لعام ٢٠١١، في: «Rapports Annuels de la Banque d'Algérie 2011,» Banque d'Algerie (2011), p. 227, <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat11.htm>.

في ظل هذا الوضع الاقتصادي والمالي الاستثنائي الأمثل[٢٥]، بقي أداء الصناعة الوطنية خارج المحروقات ضعيفاً ودون المستوى، مقارنة بالفرص والإمكانات الهائلة المتاحة، حيث لم تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مدار الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ نسبة ٥,٣٤ بالمئة مقابل ٣٩,٠٣ بالمئة للصناعة الاستخراجية.

ثالثاً: نمو لكنه دون المستوى

حققت الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ نتائج موجبة لكنها ضعيفة ومتذبذبة. وهو ما يعكس التقصير البالغ في استغلال الإمكانات المتاحة والوضع المستقر للكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية. وتظهر المعطيات الإحصائية المتوافرة أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بقيت محتشمة مقارنة بالمساهمة المعتبرة للصناعات الاستخراجية. (انظر الجدول الرقم (٩).

هذا الأداء الضعيف الذي ميز الصناعة الوطنية خارج المحروقات خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠١٠ ازداد ـ للأسف ـ ضعفاً سنة ٢٠١١، إذ رغم تسجيلها نمواً يعتبر نسبياً حسناً بـ ٢,٤ بالمئة، إلا أنه يبقى دون أي أثر اقتصادي، كونه نتج من قطاعين اثنين فقط: قطاع الصناعة الغذائية الذي نما بـ ٢١,٠ بالمئة وقطاع الطاقة الذي نما بـ ٨,٢ بالمئة: أما قطاعات النشاط الأخرى فعانت كلها من ركوداً حاداً، حيث تراجع إنتاجها بنسب راوحت بين ٣,٢ بالمئة و١٣,١ بالمئة[٢٦].

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من بين القطاعات الهامة في الاقتصاد الجزائري بسبب مساهماته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، وقد حقق نتيجة جيدة سنة ٢٠١١ مثلما سبقت الإشارة بفضل

(٢٥) الوضع المالي يخص أهمية عائدات التصدير واحتياطيات الصرف والمستوى المقبول جداً المديونية الخارجية. أما الوضع الاقتصادي فيخصّ المستوى الحسن للتوازنات الاقتصادية الكلية.

(٢٦) انظر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام ٢٠١١، في: المصدر نفسه، ص ٣٥.

انتعاش إنتاج أربعة من فروعه الإنتاجية: معالجة الحبوب، إنتاج الحليب، إنتاج علف الماشية والمصبّرات، التي نمت بـ ٥ , ٤٤ بالمئة، ١ , ٣٠ بالمئة، ٧ , ٢٠ بالمئة و٥ , ١١ بالمئة على التوالي، إلا أن أداءه الإنتاجي تراجع ٦ , ٣٦ بالمئة مقارنة بما كان عليه سنة ١٩٨٩[٢٧].

الجدول الرقم (٩)

القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠١ ـ ٢٠١٠

	الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالمئة	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالمئة	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالمئة
٢٠٠١	٣٨١٦	٧,٠	١٩٣٨٩	٣٥,٥	٢٣٢٠٥	٤٢,٥
٢٠٠٢	٤١٠٨,٨	٧,٣	١٨٣٣٩,١	٣٢,٨	٢٢٤٤٧,٩	٤٠,١
٢٠٠٣	٤٣٨٤,٩	٦,٦	٢٣٨٨٨,٣	٣٦,١	٢٨٢٧٣,٢	٤٢,٧
٢٠٠٤	٤١٨٤,١	٤,٩	٣٢١٧٤,٦	٣٧,٩	٣٦٣٥٨,٧	٤٢,٩
٢٠٠٥	٤٤٢٦,١	٤,٣	٤٧١٩٢,٣	٤٦,٠	٥١٦١٨,٤	٥٠,٤
٢٠٠٦	٤٧٧٩,١	٤,١	٥٣٤٣٩,٤	٤٥,٩	٥٨٢١٨,٥	٥٠,٠
٢٠٠٧	٥٣٧٨,٦	٤,٠	٦٣٦٥١,٢	٤٧,٠	٦٩٠٢٩,٨	٥١,٠
٢٠٠٨	٦٥٤٠,٤	٣,٨	٧٧٤٥٤,٣	٤٥,٥	٨٣٩٩٤,٧	٤٩,٣
٢٠٠٩	٥٨١٤	٤,٢	٤١٨٩٤	٣٠,٠	٤٧٧٠٨	٣٤,٢
٢٠١٠	٨٠٣٦	٥,٠	٥٦١٨٥	٣٤,٧	٦٤٢٢١	٣٩,٧

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٢ ـ ٢٠١١).

عرف قطاع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية (ISMMEE) هو الآخر ركوداً للسنة الثانية على التوالي، حيث تراجع إنتاجه -٤ , ٣ بالمئة سنة ٢٠١١، بعد ما كان تراجع ٦ , ١٢ بالمئة سنة ٢٠١٠.

سجل قطاع المناجم والمحاجر بدوره تراجعاً قدره -٥ , ٩ بالمئة، نتج من الانخفاض الكبير للسنة الثانية على التوالي في نشاط استخراج الفوسفات نحو -٦ , ١٥ بالمئة، والمواد المعدنية الأخرى نحو -٩ , ٢١ بالمئة[٢٨].

كذلك عرفت صناعة الكيمياء والبلاستيك والمطاط ركوداً للسنة الثانية على التوالي مقارنة بسنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، حيث تراجع إنتاجها -٥ , ٥ بالمئة سنة ٢٠١١ و-٦ , ١٠ بالمئة سنة ٢٠١٠. هذا الركود يفسره التراجع الكبير الذي قدر بـ -٢ , ٩٤ بالمئة في أداء بعض فروعه وتحديداً الكيمياء المعدنية، والكيمياء العضوية والصمغ والبلاستيك، منذ سنة ٢٠٠٠[٢٩].

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٨.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٧.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٨.

عرفت صناعات النسيج والخشب والفلين والجلود، الوضعية نفسها، حيث سجلت كلها تراجعاً كبيراً سنة ٢٠١١ بنسب متفاوتة قدرت بـ -١٣,١ بالمئة، -١١,٨ بالمئة و-٩,٤ بالمئة على التوالي وبالترتيب.

هذا الأداء الضعيف جداً وإن كان يعبّر عن الفشل الكبير في استغلال الإمكانات المتاحة والوضع المستقر للكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية، على الأقل منذ سنة ٢٠٠٠ (سنوات الوفرة)، إلا أنه يبين من جهة أخرى أن التنظيم والإنتاج الاقتصاديين في الجزائر يعانيان ما هو أكثر تعقيداً من مجرد ندرة التمويل والمورد.

رابعاً: مقاربة كينزية تخفق في بعث الصناعة الوطنية[٣٠]

خرجت الجزائر أواخر تسعينيات القرن العشرين من برنامج التعديل الهيكلي بنتائج حسنة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى مثلما سبق وأشرنا.

وكان التحدي الرئيسي حينها هو الاستمرار في التوجه عينه الذي حددته شرطية الصندوق وفقاً لمبادئ توافق واشنطن والانطلاق اقتصادياً من جديد من أرضية أقل ما يقال عنها آنذاك إنها كانت مواتية: رئيس جديد منتخب؛ وضع أمني حسن نسبياً؛ مؤشرات اقتصادية مستقرة؛ وتطور جيد في أسعار النفط وعائدات التصدير.

غير أن التراجع الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي في نسيجه الإنتاجي آنذاك بسبب إجراءات الإصلاح حيث تم حل ٤٤٣ مؤسسة صناعية وتسريح ٣٦٨٦٨ عاملاً (١٧,٣ بالمئة من مجموع عمال القطاع)[٣١] من جهة، والتراجع الحاد في مستوى الطلب بسبب تآكل القدرة الشرائية للمواطنين جراء تحرير الأسعار وخفض قيمة العملة الوطنية من جهة ثانية، قلّل من فرص النجاح في إحداث التحريك الاقتصادي اللازم وبلوغ المستوى المطلوب من النمو اعتماداً فقط على قوى السوق.

دفع هذا الوضع السلطات إلى اعتماد مقاربة كينزية بداية من سنة ٢٠٠١ مستهدفة توليد طلب داخلي قادر على حفز الإنتاج والاستثمار من جهة، وعلى استيعاب نواتج هذه الأخيرة من جهة ثانية، ومن ثم دعم النمو وامتصاص البطالة وتجاوز حالة السكون التي يعانيها الاقتصاد الوطني.

(٣٠) كان لأطروحات جون مينارد كينز دور بارز في تجاوز أزمة الكساد العظيم ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣، وذلك باعتماد الرئيس الأمريكي فرونكلين روزفلت آنذاك مقاربة كينزية في إطار ما عرف بالخطة الجديدة أو العهد الجديد (The New Deal) قامت على بعث مشاريع إنشاء ضخمة (إنفاق استثماري واستهلاكي) استهدفت توليد طلب كلّي كبير قادر على خلق دينامية اقتصادية من خلال دفع المنتجين إلى التوسّع في الإنتاج والاستثمار ومنه رفع معدلات التشغيل وامتصاص البطالة... إلخ. ومن ثم تجاوز حالة الكساد وبداية الانفراج التدريجي للأزمة.

(٣١) انظر: «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي،» المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية (٢٠١١)، ص ٩٢، <http://www.hrdiscussion.com/hr30554.html>.

يستند التوجه إلى تصور «كينز» ونظريته بشأن السياسة المثلى لتجاوز مثل هذه الحالات، حيث يؤكد جدوى زيادة الإنفاق الحكومي استثمارياً كان أو استهلاكياً لتعويض عدم كفاية الطلب وبالتالي دفع الاقتصاد والعمالة(٣٢).

تبنت الجزائر هذا التوجه باعتمادها ثلاثة برامج مهمة بقيمة مالية جاوزت ٣٥٠ مليار دولار أمريكي: **أولها** برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤ بقيمة ٥٢٥ مليار دينار جزائري (٧,٥ مليار دولار تقريباً)، و**ثانيها** برنامج دعم النمو ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩ بقيمة ٤٢٠٢,٧ مليار دينار جزائري (٦٠ مليار دولار تقريباً)، ثم البرنامج **الثالث** لدعم النمو ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤ بقيمة ٢١٢١٤ مليار دينار جزائري (٢٨٦ مليار دولار أمريكي).

لم يقابل هذا الإنفاق الضخم ـ للأسف ـ أي تطور في أداء القطاع الصناعي خارج المحروقات، حيث يتضح من خلال مقارنة المعطيات الخاصة بنمو مختلف فروع صناعة المنتجات الصناعية سنة قبل الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (البرنامج الأول ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤) مع المعطيات نفسها للسنة الأولى من تنفيذ البرنامج الثاني لدعم النمو (البرنامج الثالث ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤)، أن أداء القطاع لم يحقق أي تحسن يذكر، بل بالعكس عرف تراجعاً في كثير من فروعه الإنتاجية (انظر الجدول الرقم (١٠)).

تظهر معطيات الجدول الرقم (١٠) أن حال الصناعة الجزائرية خارج المحروقات وأداءها سنة ٢٠١٠ (أي خلال السنة الأولى من الشروع في تنفيذ البرنامج الخماسي الثالث ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤) كان أسوأ مما كان عليه قبل عشر سنوات، أي قبل الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤)، وهو ما يعني أن تخصيص ما يزيد على ٣٥٠ مليار دولار أمريكي لإنعاش الاقتصاد الوطني ودعم نموه، لم يثمر أي تحسن في أداء الصناعة الوطنية خارج المحروقات بمختلف فروعها.

إن إنفاق زهاء الـ ٦٠٠ مليار دولار أمريكي(٣٣) دون أن نتمكن من إنتاج أدنى حاجاتنا من المأكل والملبس، يستوجب منا بحث ما هو أكثر عمقاً وشمولاً من مجرد الأداء الاقتصادي الضعيف وواقع الصناعة المتعثرة التي لا تريد أن تنبعث.

---

(٣٢) هذه النظرية شكّلت نقطة جدل حاد بين «جون مينارد كينز» ومؤيّديه من جهة و«فردريك فون هايك» ومؤيّديه من جهة ثانية، اندلع في أعقاب أزمة الكساد العظيم واستمرّ لسنوات طويلة وحتى إلى يومنا بين أنصار سياسة التوسع في الإنفاق التي يؤيدها «فرنسوا هولند» كمدخل إلى حلّ الأزمة الحالية للاقتصاد الأوروبي، وأنصار سياسة التقشّف التي تؤيّدها المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» ومؤيّدوها كحل أنسب للأزمة.

(٣٣) ٦٠٠ مليار دولا بداية من سنة ١٩٦٧، سنة التأريخ للعمل الاقتصادي الجزائري المستقل. حيث بلغت مخصصات الاستثمار للفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٩ قيمة ٩٩٤,٥ مليار د.ج. على متوسط صرف خمسة دينارات/ للدولار الواحد، للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠، نجد أن قيمة هذه المخصصات تعادل الـ ٢٠٠ مليار دولار أمريكي. وبإضافة ٣٥٠ مليار دولار قيمة المشاريع الخماسية الثلاثة (برنامج الإنعاش الاقتصادي بـ ٧,٥ مليار دولار + برنامج دعم النمو الأول بـ ٦٠ مليار دولار + برنامج دعم النمو الثاني بـ ٢٨٦ مليار دولار) زائد ما انفق خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠، تكون قيمة مخصصاتنا قد جاوزت الـ ٦٠٠ مليار دولار أمريكي.

الجدول الرقم (١٠)

معدلات نمو مختلف فروع صناعة المنتجات الصناعية للفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠

	صناعة المنتجات الصناعية								
		الصناعة الغذائية	الحديد، الميكانيك والكهرباء	الصناعة الكيميائية	النسيج	الجلود والفرو	مواد البناء	الخشب والورق	صناعات أخرى
٢٠٠٠	١,٩-	٨,٩-	٢,٢	٦,٢	١٤,٤-	٦,٠-	٦,٤	٨,٢-	٣٨,٢
٢٠٠١	١,٣-	١٢,٥-	١٠,٤	٣,١-	١٤,٧-	٠,٥-	٠,٣	١٣,١-	٢,٠
٢٠٠٢	١,٠-	١٩,١-	٧,١	٥,٨-	٣,٧	١٩,٣-	٨,٤	٠,٩	١,٢
٢٠٠٣	٣,٥	٢٠,٦-	٨,٩	١٠,٦-	٢,٤-	٧,٧-	٧,٦-	٦,١-	١١,٩-
٢٠٠٤	١,٣-	١٥,٧-	٢,٠	٢,٢-	١٤,٤-	١٥,٤	١٠,٣	٠,٧-	٥,٢
٢٠٠٥	٤,٥-	١٤,٤-	٤,١-	٣,٩	٠,٦	١٨,٤-	٤,٨	١٥,٩-	٢٥,١-
٢٠٠٦	٢,٢-	٧,٦-	١,٣	٣,١-	١٤,٠-	١٥,٩-	٣,٨-	٢,٩	١,٠-
٢٠٠٧	٣,٩-	٢,١-	٨,٩-	٤,٤-	١٥,٠-	٤,٨-	٢,٧	٦,٨-	٣١,٢-
٢٠٠٨	١,٩	٦,٨	٣,٩	٢,٥	١,١-	١,٢-	١,٦-	١١,٩-	٢٠,٦-
٢٠٠٩	٠,٧	٩,١-	٦,٤	٢,٠	١,٢	١٢,٠-	١,٠-	٢١,٤-	٠,٠
٢٠١٠	٢,٥-	٣,٣-	١٢,٦-	١٠,٦-	١٠,٨-	٦,٣-	٥,٠-	١٤,٨	٢١,٣-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: التقرير السنوي لبنك الجزائر للأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٦ و٢٠١٠ في: «Rapports Annuels de la Banque d'Algérie 2002, 2006 and 2010».

خاتمة

خلال ستة وأربعين سنة من تاريخ الجزائر المستقلة، عرف الاقتصاد الجزائري نوعين من التنظيم: النوع **الأول** تنظيم مخطط مركزي اعتمد لفترة امتدت من الاستقلال حتى مطلع تسعينيات القرن العشرين؛ و**الثاني** تنظيم حر تحكمه نسبياً آليات السوق وميكانزماته، يمتد من نهاية الفترة الأولى إلى يومنا.

على مدار هذه الفترة وفي ظلّ النظامين، بذلت السلطات الجزائرية جهوداً معتبرة في سبيل خلق نسيج إنتاجي متزن ومتكامل قادر على ضمان التطوير الاقتصادي والاجتماعي المستمر تلبية لتطلعات أفراد المجتمع إلى تنمية حقيقية وشاملة.

هذه الجهود، وإن كنا نقر مراعاةً للموضوعية أنها حققت بعض النتائج الحسنة، إلا أنها عجزت في الوقت ذاته عن تحقيق أهدافها النهائية؛ حيث ظل الاقتصاد الوطني حتى يومنا هشّاً أحادي القطاع تحكمه تطورات سوق النفط العالمية، التي دفعت به منتصف ثمانينيات القرن العشرين إلى أزمة اقتصادية حادة، ما زالت تداعياتها أو تداعيات ما ترتب عليها قائمة إلى يومنا. فرغم الأهمية الاستراتيجية التي أولتها الجزائر للقطاع الصناعي منذ الاستقلال، إلا أنها لم تنجح حتى يومنا في خلق قاعدة صناعية تفك ارتباط

الاقتصاد الوطني المفرط بقطاع الطاقة، وتحرره من قبضة السوق الدولية وتأثيرات اضطرابات أسعارها في استقراره وأمنه.

لقد كان يفترض، بالنظر إلى قيم المخصصات الاستثمارية التي تم تسخيرها، أن يكون للجزائر قطاع صناعي قادر ـ إن لم نقل قوياً ـ على تلبية حد أدنى من الحاجات الوطنية من بعض المنتجات الصناعية. غير أن الواقع عكس ذلك، حيث تظهر بعض المعطيات الإحصائية أن معدل تغطية الطلب المحلي بالإنتاج الصناعي الوطني قد تراجع بعد إنفاق زهاء الـ ٦٠٠ مليار دولار أمريكي مقارنة بما كان عليه عقب الاستقلال مباشرة.

إن الوضع المالي المريح الذي تعرفه الجزائر منذ ما يزيد على العشر سنوات يعتبر فرصة ثمينة قد لا تتكرر، يعتبر استغلالها برشادة وصدق أكبر تحدٍ يواجه الجزائر اليوم إذا كانت نية بعث صناعة وطنية خارج المحروقات متوافرة فعلاً، استغلالاً نقدر أن شروطه تتمثل بما يلي:

ـ التحرير الكامل للممارسة الاقتصادية، من خلال فتح مجال الإنتاج والاستثمار أمام كل راغب وقادر على ذلك، وفق مبدأ «لا قاعدة تحكم الاقتصاد غير الاقتصاد ولا ضابط يحكم الاستثمار غير الاستثمار ولا مانع يحكم الإنتاج غير الإنتاج».

ـ تبسيط إجراءات التمويل والتوسع فيه، بخاصة لفائدة صغار المنتجين و/ أو الراغبين في دخول عالم الإنتاج من باب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن التمويل اللازم بالشروط الملائمة، يعتبر واحداً من أهم شروط التوسع في الإنتاج، ومنه نمو وتطور النسيج الصناعي الوطني.

كما أن الانعكاسات الإيجابية للتمويل الموسع المنخفض التكلفة[٣٤] بالاقتصادات الناشئة وأسواق التمويل البسيطة، غالباً ما تكون أكبر مقارنة بالخسائر التي قد تلحق بالبنوك كممول رئيسي في مثل هذه الاقتصادات.

هذه الحقيقة يؤكدها المستوى القياسي لقيمة الأموال الراكدة في البنوك الجزائرية نهاية سنة ٢٠١٢، التي راوحت في حدود ١٤ مليار دولار أمريكي، حيث إن الخسارة التي تكبدها الاقتصاد الوطني بسبب بقاء هذه الأموال دون توظيف تفوق كل خسارة كان يمكن أن تلحق بمجموع البنوك المقرضة جراء عجز أو عسر المؤسسات المقترضة عن السداد عسراً كلياً أو عسراً لآجال[٣٥].

ـ خفض العبء الضريبي قدر الإمكان ولأطول فترة ممكنة، بخاصة لفائدة صغار المنتجين و/ أو الراغبين في دخول عالم الإنتاج من باب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإن كان هذا الشرط قائماً

(٣٤) في الأسواق الصغيرة مثل السوق الجزائرية غالباً ما تكون تكاليف التمويل المرتفعة راجعة لا إلى حجم الطلب، وإنما إلى عوامل إدارية بيروقراطية وهو ما يفوت على الاقتصاد الوطني فرصاً استثمارية معتبرة.

(٣٥) صنفت الجزائر في مؤشر الحصول على الائتمان في المرتبة ١٣٨ عالمياً من مجموع ١٨٥ دولة، ما يعكس التأخر الكبير والأداء الضعيف جداً لمنظومة التمويل الجزائرية وما يرتبط بذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني. انظر: **ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٢: ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية** (نيويورك: البنك الدولي، قياس تنظيم الأعمال التجارية، ٢٠١٢)، قاعدة بيانات أداء الأعمال في الجزائر الخاصة بسنة ٢٠١١.

مند فترة، إلا أننا نؤكد ضرورة تعميمه ليشمل المؤسسات الحديثة النشأة و/أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكل مؤسسات النشاط، فخفض العبء الضريبي ثاني أهم شروط التوسع في الإنتاج بعد شرط التمويل سالف الذكر.

فالعائد العام الذي يمكن أن يتحقق للاقتصاد الوطني جراء خفض نسب الضريبة أكبر من النفع الذي يمكن أن يتحقق من إنفاق الحكومة لحصيلة الجباية، ذلك أنه لا أكفأ من صاحب رأس المال في توظيف واستثمار وتثمين رأس ماله؛ بخاصة عندما يكون للدولة مصادر أخرى بإمكانها اعتمدها كمصدر لرؤوس الأموال اللازمة لممارسة إنفاقها العام، مثلما الحال بالنسبة إلى الجزائر(٣٦).

ـ القضاء على الممارسات البيروقراطية التي أصبحت ثقافة هدامة تمنع كل تطور أو نمو في النسيج الإنتاجي الوطني لأنها تحمّل المستثمر تكلفة إضافية في حدود ٦ بالمئة من قيمة مشروعه الاستثماري، زيادة على أنها تفوت عليه فرصاً للاستغلال جراء التأخير الكبير في تسوية الملفات وتقديم رخص الشروع في الإنتاج، ما قد ينتج منه إلغاء المشروع كلية، وهي حالة كثيراً ما أصبحت تتكرر في الجزائر(٣٧).

ـ محاربة الفساد المستشري الذي بلغ حدوداً قياسية، تجاوز عندها مجرد إعاقة نمو وتطور الإنتاج الوطني، وإنما أصبح عامل هدم يفقد الاقتصاد الوطني مزاياه ومكاسبه التي حققها على مدار سنين الإنماء السابقة(٣٨).

ـ الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية قدر الإمكان، لا بوصفها مصدراً تمويلياً، وإنما لما لها من تأثيرات تحريكية ايجابية تحدثها في الاقتصادات المتلقية. فهذا النوع من الاستثمار يعد الأداة التي بمقدورها خلق الحركية التي يفتقدها الاقتصاد الوطني والتي تعد شرارة كل نمو بكل اقتصاد سواء أكان متطوراً أم متخلفاً(٣٩)، وذلك بفعل عامل المنافسة التي تفرضها على المنتجين المحليين من جهة؛ وبفعل المحاكاة التي يضطر المنتجون المحليون إلى ممارستها حفاظاً على مكانتهم في السوق، وضماناً لبقائهم فيها.

يكون كل هذا طبعاً في إطار تشريعي قادر على ضمان إدارة هذه الاستثمارات بالاتجاه الذي يسمح بتحقق كامل الأهداف التي استقطب لأجلها، وقادر في الوقت ذاته على تجنيب الاقتصاد الوطني حاضراً ومستقبلاً أي تأثير سلبي يمكن أن يترتب عليها.

---

(٣٦) صُنِّفَت الجزائر في المرتبة ١١٣ في مؤشر استخراج التراخيص، وفي المرتبة ١٦٥ في مؤشر تسجيل الملكية عالمياً من مجموع ١٨٥ دولة، ما يعكس الضرر الكبير الذي تلحقه الممارسات البيروقراطية للإدارات الجزائرية على الاقتصاد الوطني. انظر: المصدر نفسه.

(٣٧) صنّفت الجزائر في مؤشر دفع الضرائب في المرتبة ١٦٨ عالمياً من مجموع ١٨٥ دولة، ما يعكس التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر في هذا الجانب وما لذلك طبعاً من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني. انظر: المصدر نفسه.

(٣٨) صنّفت الجزائر بحسب مؤشر الشفافية (الفساد) لسنة ٢٠١٢ في المرتبة ١٠٥ عالمياً من مجموع ١٧٦ دولة، ما يعكس التفشي الكبير والخطير لهذه الظاهرة الهدامة بالاقتصاد الوطني.

(٣٩) غياب هذه الحركية هو الذي يفسّر كيف أنه رغم إنفاق زهاء الـ ٣٠٠ مليار دولار أمريكي مند سنة ٢٠٠١ إلى يومنا، إلا أن الاقتصاد الوطني لم يسجّل أيّ تحسّن يذكر.

كتب وتقارير